المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

عقد برنامج
لتحديث المقاولات الصحفية

بين

الحكومة المغربية

ممثلة في وزارة الاتصال

و الفدرالية المغربية لناشري الصحف

FMEJ

وزارة الاتصال
Ministère de la Communication

عقد برنامج
لتحديث المقاولة الصحفية

بين

الحكومة المغربية، ممثلة في وزارة الاتصال

والفدرالية المغربية لناشري الصحف

ديباجة

تحظى وسائل الإعلام بدور متزايد في سياق التحول الديمقراطي الهام الذي يشهده المغرب ومسلسل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الذي شرع فيه خلال السنوات الأخيرة.

وفي هذا الإطار، يعتبر تحديث قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة ضرورة أساسية بغية جعله قادرا على مواكبة التطورات المتسارعة التي تعرفها الممارسة الإعلامية، وذلك انطلاقا من الوعي المتنامي بأهمية هذا القطاع ودوره في بناء مشروع مجتمعي ديموقراطي وحداثي في بلادنا.

وفي هذا الصدد، أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش المجيد بتاريخ 30 يوليوز 2004:

"... وبما أن إصلاح الفضاء السمعي البصري يظل ناقصا بدون استكمال الإصلاح الشامل للمشهد الإعلامي لترابطهما العضوي في ديمقراطية الدولة والمجتمع، فإننا عازمون على مواصلة الإصلاحات الأساسية للمشهد الإعلامي الوطني... منتظرين من الحكومة العمل على انبثاق مؤسسات إعلامية عمومية، حرة ومسؤولة، بما في ذلك تمكين قطاع الصحافة المكتوبة، بتشاور وتعاقد مع مختلف الفاعلين، من هيئة عمومية تمثيلية، تسهر على تنظيمه وضبطه قانونيا وأخلاقيا، وتحميه من الممارسات المخلة بنبل رسالته".

ونظرا للدور الحيوي الذي يقوم به هذا القطاع في ترسيخ قيم الشخصية المغربية والمبادئ التي تتبناها بلادنا، المنصوص عليها في الدستور: حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون وحرية التعبير والتعددية؛

وحيث أن الحق في الإعلام يعتبر إحدى الركائز الضرورية لممارسة مهنة الصحافة، وأن الحق في الإخبار والوصول إلى الخبر يعتبر أساسيا لممارسة سليمة وذات مصداقية لهذه المهنة؛

واعتبارا للبعد الاقتصادي الهام الذي أضحى يكتسيه قطاع الصحافة المكتوبة، ولاقتناع السلطات العمومية وناشري الصحف بضرورة تزويد هذا القطاع بجميع الإمكانيات الحديثة، والاعتناء بموارده البشرية، مع الحرص على استفادته من الإجراءات المتعلقة بتأهيل الاقتصاد الوطني من أجل تأسيس ثقافة الشفافية والممارسة المهنية الجادة، والمسؤولية الاجتماعية، والنجاعة الاقتصادية؛

وبعد دراسة كل المقتضيات الواردة في عقد البرنامج، تم الاتفاق والتراضي بين الحكومة المغربية ممثلة في وزارة الاتصال من جهة، والفدرالية المغربية لناشري الصحف من جهة أخرى، على وضع آليات وإمكانيات لتحديث القطاع وتأهيله، حسب الأهداف التي يرمي إليها عقد البرنامج هذا، وطبقا للبنود التالية :

1. اللجنة الثنائية المشتركة للصحافة المكتوبة

تحدث لجنة ثنائية مشتركة للصحافة المكتوبة تتولى دراسة ملفات المقاولات الصحفية التي تستفيد من عقد البرنامج.

وتقوم هذه اللجنة بمنح رقم خاص بكل مقاولة صحفية يخول لها الاستفادة من آليات الدعم العمومي الذي تمنحه السلطات الحكومية.

ويمكن للجنة الثنائية المشتركة أن تسحب الرقم الذي تمنحه لمقاولة صحافية في حالة إخلالها بأحد الشروط المنصوص عليها في هذا العقد البرنامج، مع إمكانية منحه من جديد في حالة الاستجابة لهذه الشروط.

تتكون هذه اللجنة من 12 عضوا: ستة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية وستة أعضاء يمثلون الفدرالية المغربية لناشري الصحف، يجدد ثلثهم كل سنتين، ويترأسها ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال.

تعد هذه اللجنة نظامها الداخلي الذي يحدد طريقة عملها، وتعين كتابة دائمة للتتبع.

ويمكن لهذه اللجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتها ممثلين عن قطاعات حكومية أوهيئات مهنية أوغيرها، كلما رأت فائدة في ذلك.

يحدد الملحق رقم 1 لهذا العقد تشكيل هذه اللجنة وشروط الحصول على الرقم المذكور.

تحدث اللجنة الثنائية المشتركة للصحافة المكتوبة لجنة فرعية لتحديد معايير احتساب الدعم العمومي، تتكون من ممثلي وزارة الاتصال ووزارة المالية والفدرالية المغربية لناشري الصحف.

2. التنظيم المهني للصحافة المكتوبة

يعمل الطرفان بتنسيق مع الهيئات المهنية والنقابية ذات الصلة على التشاور من أجل دراسة إحداث الإطار المهني الملائم الذي سيعهد إليه بتنظيم المهنة وضبطها قانونيا وأخلاقيا، وتحصينها من الممارسات المخلة بنبل رسالتها. وذلك كما ورد في خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش المجيد في 30 يوليوز 2004.

3. لجنة توزيع الصحف

يعمل الطرفان على إحداث لجنة لدراسة إمكانية تحسين شروط توزيع الصحف تتكون من ممثلي وزارة الاتصال وناشري الصحف وذلك بتنسيق مع موزعي الصحف.

تهدف هذه اللجنة إلى وضع استراتيجية محددة وعملية لتنمية قراءة الصحافة الوطنية بالمغرب والخارج، كما تعمل على رفع جميع العراقيل التي قد تعوق حرية التوزيع أو المنافسة الشريفة في هذا القطاع.

ويمكن للجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتها ممثلين عن قطاعات حكومية وهيئات مهنية أو غيرها، كلما رأت فائدة في ذلك.

يحدد الملحق رقم 2 تشكيل هذه اللجنة.

4. تأهيل المقاولة الصحفية

توقع اتفاقية بين وزارة الاتصال والفدرالية المغربية لناشري الصحف والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة لمواكبة مسلسل تأهيل المقاولات الصحفية وكذا تنمية خدمات الفدرالية المغربية لناشري الصحف باعتبارها جمعية مهنية تمثل القطاع.

تشمل هذه الاتفاقية مجالات التكوين والتحديث والتنظيم والتجهيز والدراسات والمساعدة القانونية والجبائية وضمان القروض لدى المؤسسات البنكية.

ويمكن أن تستفيد الفدرالية المغربية لناشري الصحف والمقاولات الصحفية بصفة جماعية أو منفردة من آليات متكاملة للدعم محددة في الملاحق التالية:

- مساعدة الفدرالية المغربية لناشري الصحف (الملحق رقم 3)،
- المساعدة المباشرة للمقاولات الصحفية (الملحق رقم 4)،
- آليات التمويل (الملحق رقم 5).

5. الدعم العمومي

يمنح الدعم العمومي المباشر للمقاولات الصحفية في حدود الاعتمادات المفتوحة سنويا في شكل إعانة للمشاركة في تمويل برامج التحديث والنفقات الضرورية، لتسيير وتجهيز هذا النوع من المقاولات، مثل شراء الورق ومصاريف الهاتف والفاكس وبعض الخطوط الخاصة كالأنترنيت وخدمات إيواء مواقع الإنترنيت (l'hébergement des sites) ونفقات نقل الجرائد بالخارج.